

Distr.: General
18 January 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 46 من جدول الأعمال
مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

**رسالة مؤرخة 18 كانون الثاني/يناير 2022 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال
بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة**

وفقا للتعليمات الواردة من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يشرفني أن أشير إلى الرسالة المؤرخة 30 كانون الأول/ديسمبر 2021 الموجهة إليكم من سفيرة البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 46 من جدول الأعمال.

(توقيع) جيمس كاريوكي



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 18 كانون الثاني/يناير 2022 الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

إن موقف المملكة المتحدة التاريخي والسياسي واضح بشأن مسألة السيادة على جزر فوكلاند. فجزر فوكلاند لم يطرد منها أي سكان مدنيين في 3 كانون الثاني/يناير 1833. وإنما أرسلت حامية عسكرية أرجنتينية إلى جزر فوكلاند قبل ذلك التاريخ بثلاثة أشهر في محاولة لفرض سيادة الأرجنتين على إقليم خاضع للسيادة البريطانية. واحتجت المملكة المتحدة على الفور وطردت الحامية العسكرية الأرجنتينية لاحقا في 3 كانون الثاني/يناير 1833. وشجّع السكان المدنيون على البقاء، بعد أن سعوا إلى الحصول على إذن بريطانيا بالإقامة في الجزر وحصلوا عليه. فاخترت الأغلبية البقاء طوعا. وفي عام 1833، لم تكن الحدود الإقليمية لجمهورية الأرجنتين تشمل النصف الجنوبي الجغرافي لشكلها الحالي، أو أي إقليم في جزر فوكلاند أو أنتاركتيكا أو جزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش. والأرض التي تشكل الآن مقاطعة تيرا ديل فويغو الأرجنتينية، التي تدعي جمهورية الأرجنتين أن جزر فوكلاند تشكل جزءا منها، لم تشكل هي في حد ذاتها جزءا من جمهورية الأرجنتين إلا بعد نصف قرن تقريبا من عام 1833، حين كان شعب جزر فوكلاند الحالي قد عاش على الجزر وأنشأ جيلين فيها. ويعود تاريخ السيادة البريطانية على جزر فوكلاند إلى عام 1765، أي قبل بضع سنوات من قيام جمهورية الأرجنتين أصلاً.

وعلاقة المملكة المتحدة بجزر فوكلاند، وبجميع أقاليمها فيما وراء البحار، علاقة عصرية تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في تقرير مستقبله. وتعلّق حكومة المملكة المتحدة أهمية كبيرة على مبدأ وحق تقرير المصير، على النحو المبين في المادة 1-2 من ميثاق الأمم المتحدة والمادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على التوالي.

ومن هذا المنطلق، تظل المملكة المتحدة ملتزمة بالدفاع عن حقوق شعب جزر فوكلاند في تقرير مستقبله السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وترفض المملكة المتحدة بيان حكومة الأرجنتين بأن هذه التطورات تتعارض مع قرار الجمعية العامة 49/31 وتكرر تأكيد تأييدها القاطع لحق سكان جزر فوكلاند في تنمية مواردهم الطبيعية لمصلحتهم الاقتصادية. ولا ينطبق القانون الداخلي الأرجنتيني على جزر فوكلاند.

وتشير جمهورية الأرجنتين بصفة منتظمة إلى بيانات إقليمية تقيد بالدعم الدبلوماسي لإجراء مفاوضات بشأن السيادة، منها قرارات صادرة عن الأمم المتحدة. غير أن أيًا من هذه البيانات لا يغير أو يضعف التزام الدول باحترام مبدأ تقرير المصير الملزم قانوناً. ويعني ذلك أنه لا مقام للحوار بشأن السيادة ما لم يُبدّ سكان جزر فوكلاند رغبتهم في ذلك. فالاستفتاء الذي أُجري في عام 2013 - الذي أعرب فيه 99,8 في المائة من المصوّتين عن رغبتهم في الإبقاء على وضعهم الحالي بصفتهم إقليماً تابعاً للمملكة المتحدة - وجّه رسالة واضحة مفادها أن شعب هذه الجزر لا يريد حواراً بشأن السيادة.

وإضافةً إلى ذلك، تشير حكومة الأرجنتين بانتظام إلى الوجود العسكري في جزر فوكلاند. ومن الجدير بالتذكّر أن الأرجنتين غزت جزر فوكلاند في عام 1982، وهو ما لا يزال حياً في ذاكرة الكثيرين من سكان جزر فوكلاند. وقوات المملكة المتحدة في جنوب المحيط الأطلسي موجودة لأغراض دفاعية بحتة ومستوى قوامها ملائم للدفاع عن جزر فوكلاند ضد أي تهديد محتمل. والواقع أن الوجود العسكري للمملكة المتحدة شهد انخفاضاً كبيراً على مرّ الزمن. وتواصل المملكة المتحدة إبقاء مستويات قواتها قيد الاستعراض.

وتظل المملكة المتحدة وحكومة جزر فوكلاند على استعداد لمناقشة المجالات ذات الاهتمام المشترك في جنوب المحيط الأطلسي، بشرط وجوب مشاركة ممثلي حكومة جزر فوكلاند في أي مناقشة للقضايا ذات التأثير المباشر على شعب الجزر.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الأربعين للنزاع بشأن جزر فوكلاند. وتأمل المملكة المتحدة أن نتمكن جميعاً من تركيز جهودنا على إحياء ذكرى تضحية من فقدوا أرواحهم في النزاع، بدلاً من استخدام الذكرى السنوية لزيادة نشر الخلافات بين الحكومات.
